

## بعد مرور سنتين، هل مازال الربيع في تونس؟

في 17 ديسمبر 2010، احرق نفسه البائع المتجول التونسي محمد البوعزيزي - وبدأ الربيع العربي. على الرغم من الضغوط الإسلامية ضد حرية التعبير وحقوق المرأة، روري وكارثي يرى سبب لاستمرار الأمل.



للنظرة الأولى يبدو انتقال تونس إلى الديمقراطية ضعيفا، فأصيب أكثر من 200 متظاهر بعضهم بشكل خطير في [جوهلة](#) شرطية وحشية بعد الاحتجاجات الأخيرة في مدينة سليانة. فقدت الحكومة المنتخبة الدعم، وهي تحالف نادر بين الإسلاميين والعلمانيين: قد انشق النواب من الأحزاب الحاكمة والرئيس نفسه قد دعا إلى [تعديل](#) وزاري عاجل، ولم يكتول الدستور الجديد الذي كان موعد اكتماله قبل شهرين. بعد عامين منذ احرق نفسه محمد البوعزيزي البائع من سيدي بوزيد وأطلق العنان لهوجة من الانتفاضات في كل أنحاء الشرق الأوسط، هل بدأ انتقال تونس إلى الديمقراطية ان ينفجر؟

كان للضغط الاقتصادي دورا هاما في بداية الانتفاضات العربية، ولكن لم يتم الرد على هذه التحديات التي تزال قائمة. ارتفع معدل البطالة في تونس إلى 19 في المائة العام الماضي، ولم يتحسن حتى الآن، وكان معدل بطالة الشباب أعلى بحيث انه 42 في المائة. وما زال نقص الوظائف الشديد وعدم وجود انتعاش اقتصادي السبب في مظاهرات سليانة في أواخر نوفمبر وبالتأكيد سوف تتابعها احتجاجات الأخرى في الشوارع في الأشهر المقبلة. ولم يعرض أي حزب سياسي من الأحزاب المتنافسة الأفكار الجريئة للانتعاش الاقتصادي، وحذر منصف المرزوقي

رئيس تونس هذا الشهر ان يحدد الفقر أن تونس الجديدة، فقال لجريدة **العالم اليوم**: «سيكون لدينا ثورة داخل الثورة» لا يخشون الناس الحكومة الآن، سوف ينزلون الى الشوارع اذا لم نعطهم أهل أن حالتهم ستتحسن.»

على جهات أخرى كان الانتقال في تونس على مدى العامين الماضيين إيجابياً، على الرغم من أن فاز حزب النهضة الإسلامي في الانتخابات الأولى بعد الثورة، لم تتعرض تونس للاستقطاب والعنف العويق الذي اتسم الانتقال المصري إلى حكومة إسلامية متخبة. والسبب في ذلك هو أن كانت النهضة أكثر اعتدالاً وبراهماتية من معظم الحركات الإسلامية الأخرى في المنطقة، على الأقل حتى الآن، وسبب آخر هو التقليد الأكثر قانوني الذي يضمن اتباع الانتفاضة بانتقال منظم وسلمي إلى حد كبير، مما يؤدي إلى انتخابات لتشكيل جمعية صياغة الدستور في أكتوبر من العام الماضي، ولم يكن هناك أي تدخل من الجيش التونسي الصغير الذي غير سياسي.

قلق العديد من العلمانيون التونسيون ان تفرض النهضة الديكتاتورية الايديولوجية رقابة على حرية التعبير، ويخشون أن تونس ستعود إلى تحكم الخانق السلطوي التي ميز رئاسة الرئيس المهلوع زين العابدين بن علي لمدة 23 عاماً. وكما **أحد** قادة المعارضة السياسية، نجيب الشباب العام الماضي: «لا يريدون التونسيون أيديولوجية تقييد حرياتهم.»

فتسببت هذه الحوادث لقلق حقيقي. على سبيل المثال، أدين رئيس محطة نسمة التلفزيونية الخاصة في مايو بالإخلال بالزمن العام وانتهاك القيم الأخلاقية من خلال إذاعة فيلم الرسوم المتحركة برسبيوليس، الذي قال بعض المنتقدين الهتديين انه أهان الإسلام من خلال تصوير الله، وفي حالات أخرى هجم حشود عنيفة على المعارض الفنية وعروض الأفلام الذي اعتبرونها متناقضة للإسلام.

ومع ذلك، لم تتحقق أسوأ توقعات العلمانيين، وبالرغم من نقاش حاد بين الإسلاميين والعلمانيين على هوية تونس، أدى هذا إلى حل وسط وليس انقسام عنيف، وفي كل مرة طرح للاسلاهيون اقتراح مثير للجدل تم إجبارهم على التراجع.

كانت تأهل النهضة، بتشجيع من فوزها في الانتخابات العام الماضي، لادخال مرجع إلى الشريعة الاسلامية في الدستور الجديد ولكن بعد ذلك انسحب الاقتراح بسرعة، واعترف راشد الغنوشي قائد حزب النهضة بأن قانون الشريعة فيه خلافات وأيضاً مفهومه يزال «غير واضح» بالنسبة لمعظم التونسيين. وتعهد الغنوشي أيضاً بالإبقاء قانون الأحوال الشخصية الذي يضمن حقوق المرأة ويعتبر من أكثر الوانين المتقدمة في العالم العربي والذي ظن العلمانيون انه في خطر. عندها صيغت النهضة مادة دستورية غامضة معلنا أن المرأة التونسية يجب ان تلعب دور «تكويلي» للرجال، اضطرت الحركة ان تتراجع في مواجهة انتقادات شديدة. وايضا تراجع الاسلاميين في الاخر على مادة توجهت كثير الانتقادات وكان من شأنها أن تحظر بقمة الغموض «جميع الهجمات على المقدس.» ومن المتوقع ان يتم ازالة الإشارة للقيم الدينية في الدستور فقط في الديباجة، على الرغم من أن قد يحاولون الإسلاميون في المستقبل ادخال قانون التجديف.

كان يأهل حزب النهضة بالنظر إلى وزنه الكبير في البرلمان ان يثبت ديمقراطية برلمانية، بحجة انها أفضل وسيلة لمنع العودة إلى الرئاسات الاستبدادية، ومع ذلك، خشي معظم الأحزاب السياسية الأخرى أغلبية الاسلامية كاسحة وجدادوا لصالح النظام المختلط الذي من خلاله يتم موازنة القوى البرلمانية مع سلطة رئاسة الجمهورية. ومرة أخرى، واضطر حزب النهضة ان يتنازل: سوف ينتخب الرئيس التونسي مباشرة في المستقبل، وسوف يتم اجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية في يونيو من العام المقبل.

يجب ان لا نرى البراهماتية بين الاحزاب في تونس كأنها مفاجأة، فحتى خلال سنوات حكم بن علي، اشترك العديد من الجهات المعارضة من مختلف ألوان الطيف الأيديولوجي ومنهم الإسلاميون والعلمانيون والشيعيون في منتدى مشهور باسم تعاونية أكتوبر 18 وعملت هذه المعارضة لعدة سنوات لإنتاج رؤية مشتركة لمستقبل حر. اتفق الطرفان على منصة تبني حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين، دولة مدنية (ليس ثيوقراطية) وحرية الرأي والضمير. على الرغم من أن تبخر هذا التعاون في النهاية قبل الانتفاضة، فإنه يدل على أن المعارضة السياسية التونسية لم تكن دائمة متباعدة كما تبدو في بعض الأحيان.

وترتبط أيضاً تنازلات النهضة لواقع الإدارة السياسية، ففشل الحكومة الجديدة في وضع السياسات الاقتصادية الفعالية أدى إلى ضغط شعبي شديد وقد انشق ما يصل إلى 20 نائباً من الحزبين العلمانيين الذين يقاسمون السلطة مع النهضة، وقلل هذا من أغلبية التحالف في الجمعية الدستورية لتسعة أصوات فقط. وبرز حزب معارضة جديد باسم نداء تونس في الأشهر الأخيرة لتحدي النهضة وقد احتشد الكثير من

الدعر في إطار برنامج انتخابي مناهاض للاسلاميين.

تزال الحريات السياسية في تونس هي بأي حال من الأحوال مضمونة والنزوة الاقتصادية المتصاعدة قد تقلل من الانجازات التي تم تحقيقها على الجبهة السياسية، ومع ذلك، يزال الانتقال التونسي نحو الديمقراطية في الوقت الراهن أكثر تفاولا منذ بداية الانتفاضات.

روري هكارثي يدرس للحصول على دكتوراه في الدراسات الشرقية في كلية سانت أنطونيو في أكسفورد، حيث هو أيضا من باحثين داريندورف. كان في السابق مراسل الشرق الأوسط لصحيفة الغارديان.

تم نشر هذا المقال على [شبكة تعليق الجارديان](#).

---

منشور بتاريخ ديسمبر 17, 2012